

عرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة
(الفصل 101 من الدستور)

المملكة المغربية



رئيس الحكومة

جواب الدكتور سعد الدين العثماني
رئيس الحكومة

على المناقشة العامة للفرق والمجموعات
بمجلس المستشارين لعرض الحصيلة
المرحلية لعمل الحكومة المقدم أمام
مجلسي البرلمان

الأربعاء 22 شوال 1440

(26 يونيو 2019)

الفهرس

3

تقديم عام

5

مسؤولية الخطاب وخطاب المسؤولية

9

عودة إلى سياق وظروف تشكيل الحكومة

10

تفاعل الحكومة مع المبادرات والمشاريع الملكية

10

خطاب الصراحة والوضوح مع المواطنين والمواطنين

12

منهجية إعداد الحصيلة المرحلية وتقديمها

13

أولاً- المحور الحقوقي والمؤسساتي

13

مآل تنزيل خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

15

استكمال إرساء الجهوية المتقدمة وتنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري

17

المجهود التشريعي للحكومة

18

ثانياً- المحور الاقتصادي

18

نسبة نمو الاقتصاد الوطني

20

دعم المقاوله والاستثمار

22

ارتفاع الاستثمارات الخارجية المباشرة

23

تدبير الدين العمومي: تهويل يفنده الواقع

24

المبادلات التجارية: تحسن ملموس للميزان التجاري

25

تحكم جيد في نسبة التضخم

26

ثالثاً- المحور الاجتماعي

26

تحسن مؤشرات التعليم

28

دعم التشغيل ومحاربة البطالة

30

تحسين القدرة الشرائية للمواطن

32

تحسين المنظومة الصحية أولوية حكومية

33

سياسة الحكومة لتقليص الفوارق المجالية

35

خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تقديم عام

أود في البداية أن أعبر لكم عن سعادتني للقاء بكم في إطار مناقشة الحصيلة
المرحلية لعمل الحكومة، التي سبق لي أن قدمتها أمام مؤسستكم التشريعية الموقرة
بغرفتها بتاريخ 13 ماي 2019. ويشكل هذا اللقاء آخر فصول هذه المحطة
الدستورية المتميزة التي تأتي في إطار تنزيل مقتضيات الفصل 101 من الدستور،
بعد مناقشة هذه الحصيلة وتقديم الرد على مداخلات السادة النواب. وبالنسبة لي،
فهي فرصة للحكومة للتفاعل مع المواقف التي عبر عنها المتدخلون باسم مختلف
الفرق والمجموعات بمجلس المستشارين، والمقترحات التي قدموها، مع تصحيح
بعض ما ورد فيها من أمور نعتبرها غير منصفة للحكومة وحصيلتها، بل يحمل
بعضها في طياته مغالطات نقدر أنه من واجب الحكومة تنوير الرأي العام الوطني
بشأنها.

أنتمز هذه الفرصة للتأكيد مجددا على أهمية هذه المحطة الدستورية
التميزة في تعزيز التواصل مع المؤسسة التشريعية الموقرة، ومن خلالها مع الرأي
العام الوطني، بخصوص عرض الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة لإبراز مدى
التقدم في تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي، وإعمال الدور الأساسي للبرلمان في

تقييم عمل الحكومة ومراقبة أداؤها، وتفعيل الحكومة لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما أود أن أعبر لكم عن شكري، وقد سبق لي التأكيد أمام السادة النواب، على التفاعل الإيجابي للمؤسسة التشريعية الموقرة مع مبادرة الحكومة بتقديم هذه الحصيلة المرحلية، وكذا بأجواء النقاش الحر والصريح الذي طبع جلسة مناقشتها من طرف السيدات والسادة المستشارين، مما يؤكد رغبتنا وحرصنا جميعا على ممارسة هذا التمرين الديموقراطي المتميز.

وأسجل بداية اعتزازي بالمواقف المشرفة لمختلف الفرق والمجموعات بمجلس المستشارين بخصوص قضية الصحراء المغربية، وتعبئتها وانخراطها، ومعها مختلف مكونات الشعب المغربي والقوى الحية للأمة وراء جلالته الملك محمد السادس حفظه الله، للدفاع عن الثوابت الوطنية للمملكة وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية العادلة، والتصدي لكافة مناورات أعداء وخصوم الوحدة الترابية للمغرب ودحض أطروحة الانفصال. وقد تمكن المغرب بفضل الله تعالى، ثم بفضل هذا التلاحم والإجماع الوطنيين، من تحقيق مكاسب مطردة، آخرها سحب كل من دولتي السالفدور والباربادوس اعترافهما بالكيان الوهسي ودعم الموقف المغربي الراسخ بشأن وحدتنا الوطنية والترابية.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد شكلت هذه المناقشة مناسبة أخرى أكدت فيها الفرق المشكلة للأغلبية الحكومية بمجلس المستشارين، إذا كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، على انسجامها

وتعبئتها وانخراطها البناء في مساندة العمل الحكومي ودعم مختلف الأوراش الإصلاحية للحكومة.

كما تميز خطابها بالواقعية والموضوعية، مت خلال تثمين ما تحقق من إنجازات مقدره وتقديم النقد البناء والملاحظات والاقتراحات الهادفة لتجويد الأداء الحكومي وتقويم مساره إذا تطلب الأمر ذلك. وهذه المناسبة، أود أن أنهه أيضا بمدخلات بعض الفرق الأخرى التي تميزت بالموضوعية في مناقشتها للحصيلة المرهلية.

وطبعا لا يفوتني أن أشكر أيضا فرقت المعارضة التي حرصت على ممارسة حقها الدستوري من خلال مساهمتها في مناقشة الحصيلة المرهلية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مسؤولية الخطاب وخطاب المسؤولية

لقد كنا ننتظر من كافة السيدات والسادة المستشارين نقاشا موضوعيا وتقييما منصفيا لمضامين الحصيلة المرهلية لعمل الحكومة، إذ اخترنا في عرضها خطاب الوضوح والصرحة والواقعية، في سياق دقيق، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، غير أن هذا الأمل لم يكتمل ونحن نتابع بعض التدخلات التي أثرت مرة أخرى اللجوء إلى خطاب التبخيس والتهئيس.

فصرنا نسمع تشكيكا في معطيات وأرقام صادرة عن مؤسسات رسمية، وكيل عبارات قدحية ومشينة أحيانا، من قبيل أن الحكومة "ضربت أغلب المكتسبات عرض الحائط، وبدأت تقود البلاد نحو المجهول" وأنها "لم تنتج سوى فقدان المصدقية السياسية" وأنها "نجحت فعلا في تقسيم الأغلبية الحكومية وتقسيم الشعب المغربي، وخلق الحقد والكراهية في صفوفه، بسياستها الانتقائية".

بالله عليكم هل بهذا الخطاب السوداوي، بل المغرق في السوداوية، تظن بعض فرق المعارضة أنها تمارس دورها الدستوري؟ ما هي القيمة المضافة لعمل المعارضة إذا كان مجرد تبخيس مستمر، وإسهاما في زعزعة الثقة في العمل السياسي والشأن العام، ثم أين هو الدور الحقيقي للمعارضة في مراقبة عمل الحكومة عبر النقد البناء وتقديم الاقتراحات والمبادرات التي تخدم المصالح العليا للوطن بعيدا عن خطاب التبخيس الذي جعله البعض منهجا لممارسة أدوار المعارضة؟

هناك من أثار "التناقض غير المفهوم بين ما تتوفر عليه البلاد من بيئة سياسية ومؤسسية جد مشجعة ومحفزة للتنمية والمبادرة والإنتاج والإبداع، وبين فعل حكومي هجين وشارد وغير منتج"، والحقيقة أن التناقض غير المفهوم هو التناقض الحاصل بين ما وصل إليه المغرب من مكتسبات وما حققه من مؤشرات إيجابية باعتراف القاصي والداني، وبين ما يحلو للبعض إشاعته من صورة قاتمة عن وضعية البلاد وكأنها في مسار تراجع مهول.

إن الحكومة، إذ تذكر إنجازات الحصيلة الحكومية وتبشر بما تحقق من تقدم على عدد من الواجهات، فإنها واعية بالإكراهات والتحديات وبالتطلعات المشروعة للمواطنين، لكنها في نفس الوقت تعي بأن البيئة السياسية والمؤسسية ومناخ الاستقرار الذي تنعم به بلادنا يعد فرصة للوطن لتحقيق المزيد من المكتسبات في طريق تعزيز البناء الديموقراطي وتحقيق التنمية الشاملة التي تتطلع إليها كافة القوى الحية للأمة، ولا أدل على ذلك من انخراط الحكومة في هذه الدينامية الإصلاحية الإيجابية، مما أسفر عن حصيلة مشرفة وواعدة، قدمناها معززة بالمؤشرات الرقمية والمعطيات الواقعية، غير أن البعض تعمد، للأسف، تجاهل مضامينها والخوض في نقاش بعيد عن حس الموضوعية والإنصاف.

مشكلة بعض إخواننا في المعارضة للأسف أنهم يطلقون الكلام على عواهنه ويوزعون اتهامات غليظة، يمينا وشمالا، باستغلال المؤثرات الصوتية، لكن ذلك لن يخدع المنصفين. فسحر الكلام سرعان ما ينقضي مفعوله لأن الواقع والأرقام صامدة وعنيدة، عصية على التحريف والتدليس والتبخيس.

بالله عليكم كيف يمكن لحكومة تزعم المعارضة أنها "فاشلة" و"مشتتة" أن تنجح في توقيع اتفاق مع شركائها بشأن الحوار الاجتماعي بعد سنتين من عمرها، حكومة قلصت نسبة البطالة، ولو بشكل أقل مما نطمح إليه، ورفعت ميزانية القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة، ومستوى الدعم لعدد من الفئات الاجتماعية، وساهمت في رفع نسبة التمدرس، مقابل تقليص نسبة الهدر المدرسي وعدد وفيات الأطفال والأمهات...، وهو ما بيناه بالمؤشرات والأرقام التي لا غبار عليها.

تحدث بعض إخواننا في المعارضة عن "الإفلاس" و"سوء التدبير" و"عدم محاربة الفساد"، فكيف يستقيم هذا الكلام ويصح في حق حكومة أوقفت مسلسل تصاعد نسبة المديونية، وارتفع في عهدها حجم الاستثمارات الأجنبية؛ حكومة حققت تقدما إيجابيا في مؤشر مناخ الأعمال ومؤشر إدراك الفساد، وهي مؤشرات دولية لم تحاب المغرب ولا حكومته، فلولا وجود عمل حقيقي وجهد على الأرض، بينته وأوضحته في تقديمي للحصيلة المرحلية، وهي موضوعة رهن إشارتكم، لما تمكنا من تحقيق هذا التحسن.

ولأجل ذلك لا نشاطر المعارضة نظرتها التشاؤمية وخطابها المغرق عموما في السلبية، بحيث لم نلمس فيه -على العموم- نقدا بناء، ولم نسجل في كثير منه اقتراحات عملية وبدائل واقعية، بل مجرد انطباعات وكلاما مرسلا، مقابل ما قدمناه من أرقام ومعطيات.

كما أنه لأمر مؤسف أن تُطلق من تحت قبة البرلمان اتهامات كبيرة، من قبيل الحديث عن "منطق الغنيمة والوزيعة" في التعيين بالمناصب العليا والصفقات وما إلى ذلك، وأنا أقولها لكم صريحة واضحة أمام المغاربة، بدل إطلاق هكذا اتهامات على عواهنها، المطلوب تقديم معطيات مدققة وحقيقية، وأنا ألتزم أمامكم وأمام الرأي العام، بصفتي رئيسا للإدارة، بالقيام بكافة التحريات اللازمة في أي شكاية محددة، وإتباعها بما يلزم من المحاسبة والتدابير والإجراءات القانونية، دون محاباة أي جهة، وكذا لإصلاح ما ينبغي إصلاحه وتجويد تدير منظومة التعيينات في المناصب العليا والصفقات العمومية. وفي غياب تقديم أي دليل، تبقى اتهاماتكم مجرد مزاعم وادعاءات عارية من الصحة، ولن نسمح لها بأن تغلط الرأي العام وتتسبب في إشاعة اليأس والإحباط وعدم الثقة.

وأقول لكم إن الخطاب السياسي المأزوم، وأسلوب اللمز والتشنيع والاتهام حد التشكيك في الوطنية، هو من يسهم في إشاعة مزاج سيئ، وليس الحكومة أو عملها، ولا بد من مراجعة هذا الخطاب للرقى بالسياسة وخدمة مصلحة البلاد، وهذا لا يبدو أنه أمر سهل، لما يتطلبه من إرادة قوية وجهد كبير.

لذلك أدعو نفسي، وأدعو الجميع، حكومة وبرلمانا، إلى ضرورة الارتقاء بخطابنا السياسي وتحري الموضوعية والإنصاف والتزام ضوابط وأدب الاختلاف والنقد والتقويم، لأننا نقف جميعا بمسؤولية أمام المواطنين الذين يتابعون ما نقوم به وما نقوله، ولا يستقيم أن نكون سببا في عزوفهم والمساهمة في زعزعة ثقتهم في المؤسسات وتبخيس العمل السياسي من خلال التسفيه الممنهج، والإمعان في تبخيس ما تحقق بدون بينة ولا دليل.

وهنا أتأسف للمستوى الذي نزلت إليه بعض مداخلات المعارضة، التي ينتهي أصحابها إلى حزب وطني عريق، يتنافى رصيده الأخلاقي ومرجعياته وأدبياته، مع

ما تجرأ عليه البعض من تنقيص واستهداف شخصي، وتنابز بالألقاب، وتحريف للكلم عن مواضعه؛ وإن تَرَفُّعنا عن الرد بالمثل، إنما مرده إلى الاحترام الواجب لمجلسكم الموقر ومؤسسة رئاسة الحكومة وللمواطنين، وفي جميع الأحوال، فإن كل إناء بما فيه ينضح.

وكما قلتها مرارا من فوق هذا المنبر وفي مناسبات متعددة، يجب أن يكون كلامنا مسؤولاً لأنه يؤثر على صورة المؤسسات ومصداقيتها لدى المواطن وعلى مدى ثقته فيها، وعلى صورة بلادنا بالخارج.

عودة إلى سياق وظروف تشكيل الحكومة

لقد أعادت إحدى المداخلات طرح ما أسمته "البلوكاج الحكومي الذي دام لما يقارب ستة أشهر، وما سببه من فراغ سياسي ومؤسسي كلف البلاد غالبا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي". في حين أن حقيقة الأمر التي يعرفها الجميع، بمن فيهم أصحاب هذا الادعاء، أن هذه الحكومة لا تتحمل أية مسؤولية فيما سمي بالبلوكاج. وبالتالي فإن محاولة إصاق هذا الأمر بالحكومة هو نموذج من المغالطات التي يحاول البعض عبثا تمريرها، مستهينا بذكاء وفطنة المغاربة.

وعلى كل حال، فنحن لم نشأ أن نبقى حبيسي تلك المرحلة، التي نترك للباحثين الرجوع إليها تحليلا وتفسيرا، بل تحملنا مسؤوليتنا في الحكومة بكل مكوناتها، وعملنا على تجاوز تداعياتها بمجرد التنصيب، وحققنا خلال عامين ما لم تحققه حكومات في كامل ولايتها في أكثر من مجال وقطاع، وهو ما يفند ويدحض ما تدعيه المعارضة من أن الحكومة "فشلت في التدبير"، أو ساهمت في هدر الزمن السياسي.

تفاعل الحكومة مع المبادرات والمشاريع الملكية

أود أن أقف هنا لأوضح مسألة أساسية قيل بشأنها ما معناه أن الحكومة تستشهد بمشاريع وإنجازات ملكية لتخفي فشلها في تدير الشأن الحكومي، وكأن المعارضة تريد أن تقيم نوعا من التمايز، بل والتعارض بين التوجيهات والمبادرات الملكية السامية، وبين ما تسعى الحكومة إلى تنزيله من مضامين البرنامج الحكومي.

وهنا أود أن أقول بأن الحكومة تعتز بانخراطها وتعبئتها التامين لإنجاح مختلف الأوراش الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة حفظه الله باعتبارها أوراشا وطنية تندرج في إطار الدينامية الشاملة التي تشهدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالته، كما تعتز الحكومة أيما اعتزاز بالتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك حفظه الله التي تعد دعما وسندا دائمين لمختلف البرامج والأوراش الإصلاحية التي تباشرها الحكومة.

وإن ما نتطلع إليه ويستحقه المغاربة هو الارتقاء بالنقاش وعدم تبخيس عمل الحكومة لا لشيء إلا لأن هذه المشاريع صادرة عن حكومة لا تشاركون فيها. إن الأمر يتعلق بالمصلحة العامة وبمصلحة المواطنين والوطن، وما يهمنا هو تحقيقها، وبناء على هذا المعيار فقط ينبغي أن يقيم أداء الحكومة وإنجازها.

خطاب الصراحة والوضوح مع المواطنين والمواطنات

لقد اخترنا أن نقدم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة باعتماد خطاب الصراحة والوضوح الذي نلتزم به في التواصل مع المؤسسة التشريعية الموقرة، ومن خلالها مع الرأي العام الوطني.

وقد آليت على نفسي شخصا أن أكون صادقا مع المغاربة، وذلك من باب الواجب والاحترام اللازم لهم. غير أنني عجت لبعض السادة المستشارين، فحينما

أتحدث عن المنجزات يقولون لماذا تبتسم ولماذا تظهر منتشيا، وحينما أقول بأن هناك مجالات ما زالت تتطلب جهدا كبيرا للارتقاء بها، أو أقول إن الحكومة لم تستجب بعد إلى كافة الانتظارات المشروعة للمواطنين، يقولون بأني أقتل جذوة الأمل في نفوس المغاربة وبأنه يتعين على الحكومة تقديم استقالته.

والحال أن الذي يهدد بقتل الأمل لدى المغاربة هو ذلك الخطاب التبييسي المغرق في التشاؤم، في حين أن الله عز وجل منّ علينا ببلد آمن ومستقر، يسير في الاتجاه الصحيح، بالرغم من التحديات التي تواجهه والنقائص التي تعتريه، وواجبنا جميعا، كلا من موقعه، الإسهام في تنميته ورقيه وتحسين صورته.

وأغتنم هذه المناسبة، لأجدد التزامي بخطاب الصراحة والوضوح دون بيع الوهم للمغاربة أو تغليطهم. فهناك مجالات حققنا فيها أكثر مما التزمنا به في البرنامج الحكومي، وهناك مجالات أخرى لم يرق ما حققناه فيها إلى مستوى طموحنا، وهناك انتظارات مشروعة للمواطنين والمواطنات نلتزم بالعمل على تلبيتها. هذا مع التذكير بأن ما حققناه يتعلق بالحصيلة المرحلية فقط.

والغريب أن هناك من أنكر علي حتى الابتسامة أثناء عرض الحصيلة، والفرحة بالمنجزات والأرقام والمؤشرات. فهل تريدون مصادرة حق رئيس الحكومة في الابتسامة والإشادة بحصيلة نقدر أنها جيدة وواعدة، تهم سنتين فقط من العمل الحكومي، وأن المؤشرات المحققة تعد بحصيلة أفضل إن شاء الله في متم هذه الولاية الحكومية. وهنا أقول كذلك ما قالته العرب: عيروا الورد فقالوا له يا أحمر الخد.

بطبيعة الحال فإن الأطر والكفاءات الوطنية التي تناضل في مختلف المجالات والإدارات والمؤسسات هي التي تحس أكثر بالجهد الذي تقوم به بلادنا،

وبالنتائج التي تحدثنا عنها في هذه الحصيلة. أما غيرهم فينطبق عليه المثل الأمازيغي:
ءُورنُ كِيسُ تَكِيدُ ءَابِلَا صُوضُ ءَءُوءَاد.

نعم يوجد من بين إنجازات الحكومة والمؤشرات التي تم تحقيقها ما يمكن
أحيانا أن يدفع إلى الاعتزاز، وإني لا أنكر بأني قدمت أمامكم هذه الحصيلة المرحلية
وأنا أشعر، فعلا، بالاعتزاز والسرور بما وفقنا الله تعالى إلى تحقيقه لمصلحة بلدنا،
في هذا الوقت الوجيز نسبيا من الولاية الحكومية، دون أن نغتر بما حققناه، أو أن
يحجب عنا ذلك ما ينتظرنا للوفاء بكافة التزاماتنا.

منهجية إعداد الحصيلة المرحلية وتقديمها

كانت هناك بعض المؤاخذات حول منهجية تقديم الحصيلة المرحلية، بين
من قال إنها "لا تعدو أن تكون تقريرا قطاعيا لمجموعة من الإجراءات تفتقد
للخيط الناظم وللمسة السياسية، وينتفي فيها شرط الالتقائية"، وبين من اعتبر أن
"ما تم عرضه هو عبارة عن كلام وخطاب غارق في التفاؤل والارتياح والثقة المبالغ
فيها".

وتعقبا على هذه المؤاخذات، لا بد من التذكير بأن إعداد وتقديم الحصيلة
المرحلية لعمل الحكومة جاء تنويجا لمسلسل مبتكر، بدءا من البرمجة والتتبع
والتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية، وكل ذلك استنادا وانطلاقا من
مضامين البرنامج الحكومي. كما أن إعداد الحصيلة تم تأطيره بمقاربة محكمة، تم
الحرص فيها على تحقيق التقائية مختلف التدخلات من خلال إعداد المخطط
التنفيذي للبرنامج الحكومي، وإرساء آليات حكامه لضمان حسن تنزيله بإحداث
لجنة بين-وزارية لتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي، وإحداث وحدة إدارية خاصة
لدعمها.

وهذه المقاربة المحكمة هي التي مكنت من بلورة وثيقة متكاملة للحصيلة
المرحلية لعمل الحكومة، تعرض الواقع الفعلي لتقدم تنفيذ التزامات البرنامج
الحكومي إلى حدود منتصف الولاية، وفق خيط ناظم تؤطره رؤية الحكومة في
مختلف المجالات.

وبالمناسبة، لا يفوتني وأنا أستحضر هذه المنهجية، أن أجدد التنويه والشكر
لكافة مسؤولي وأطر القطاعات الحكومية الذين عملوا بجدية في سبيل إنجاح هذه
المنهجية.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سأحاول التفاعل مع تدخلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين من
خلال المحاور الأساسية الثلاثة التالية:

- المحور الحقوقي والمؤسسي؛
- المحور الاقتصادي؛
- المحور الاجتماعي.

أولاً- المحور الحقوقي والمؤسسي

مآل تنزيل خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

أود التأكيد بأن الحكومة واعية تمام الوعي بأن اعتماد الخطة الوطنية في
مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ليس هدفاً في حد ذاته، بل إن الهدف
الحقيقي هو تنزيل مضامين هذه الخطة بما يمكن من ملامسة أثرها في تحسين

وضعية حقوق الإنسان ببلادنا. ولذلك فالحكومة لم تكتف باعتماد هذه الخطة، بل أتت ذلك مباشرة بالبداية في الأجراء والتنفيذ من خلال ثلاثة محاور سأعرض فيما يلي بعض خطوطها الرئيسية:

1- وضع آليات تتبع تنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية

وحقوق الإنسان

على غرار باقي أنظمة الحكامة والتتبع المعمول بها دوليا ووطنيا، تم اقتراح منظومة لحكامته المخطط التنفيذي ترتكز على إحداث اللجنة الوطنية لتتبع وتقييم تنفيذ الخطة يترأسها رئيس الحكومة، وتضم في عضويتها القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والسلطة القضائية بالإضافة إلى جمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ولجنة المراقبة والتتبع يترأسها وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان وتضم في عضويتها القطاعات الحكومية المعنية .

2- إعداد المخطط التنفيذي

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية باستكمال ترجمة خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى مخطط تنفيذي ينخرط فيه الجميع، وإعداد النصوص والتدابير العملية المرتبطة بها، تم إعداد هذا المخطط وفق المقاربة التشاركية نفسها المعتمدة في إعداد وتحيين خطة العمل. ويعتبر هذا المخطط التنفيذي إطارا تعاقديا يمكن من تعبئة وانخراط أكبر عدد من الفاعلين المعنيين بالإعمال، في إطار من التكامل والتنسيق والالتقائية، وبمراعاة لمهام وأدوار كل طرف. كما أنه يعد وثيقة إجرائية تترجم تدابير الخطة إلى أنشطة كفيلة بإعمالها، مع تحديد الجهة المسؤولة عن التنفيذ والشركاء والجدولة الزمنية للإنجاز والنتائج المنتظرة من الأنشطة المبرمجة ومؤشرات للقياس تساعد على التتبع والتقييم.

3-تتبع أعمال الخطة

على المستوى المركزي، عملت الحكومة وفق مقاربة تشاركية وتعاقدية على مواكبة القطاعات الحكومية في أعمال مضامين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك من خلال الشروع في إعداد مخططاتها الإجرائية باستحضار مضامين البرنامج الحكومي ومختلف المخططات القطاعية.

وعلى مستوى البعد الترابي، عملت الحكومة وفق مقاربة تشاركية وتعاقدية على مواكبة الفاعل الترابي في أعمال مضامين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك من خلال الشروع في إعداد المخططات التنفيذية الترابية بتنسيق مع مجالس كافة جهات المملكة باستحضار مقومات الجهوية المتقدمة، والمخططات الجهوية للتنمية والمخططات الإجرائية القطاعية، وفي هذا الصدد تم عقد لقاءات مع ثمانية مجالس للجهات، والإعداد للتوقيع على اتفاقيات الشراكة مع مجالس الجهات، وبرمجة لقاءات لتعزيز قدرات الفاعلين المحليين، وخلق دينامية على المستوى الترابي من خلال برامج للتعبئة والتحسيس، وكذا برمجة ورشات عمل لتعزيز أدوار الجامعة على مستوى الجهات.

ولضمان النجاعة في أعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان تم تطوير آلية الشراكة والتعاون، من خلال عقد عدد من اتفاقيات الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، والجامعات، وبعض القطاعات الوزارية، وبرامج ومؤسسات دولية.

استكمال إرساء الجهوية المتقدمة وتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري

أتفق مع المداخلة التي أكدت على ضرورة مواصلة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية، وتثبيت الجهة كفاعل رئيسي في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، في إطار من التكامل مع أدوار الدولة وباقي الجماعات الترابية. فالحكومة واعية بالدور الأساسي والمحوري الذي تضطلع به الجهات في التنمية من خلال معالجة الإشكاليات الحقيقية والملحة للمواطنين على أرض الواقع. ولذلك فقد جعلت من استكمال تفعيل الجهوية المتقدمة أحد أولوياتها، بموجب البرنامج الحكومي، في أفق الارتقاء بالجماعات الترابية، وفي صدارتها الجهات، إلى مرتبة شريك كامل للدولة في وضع وتنفيذ السياسات العمومية.

ونحن واعدون بأن هذا الأمر لن يتأتى إلا من خلال تمكين الجهات من الموارد المالية والمادية اللازمة، ومن أجل ذلك تواصلت الحكومة العمل على تقديم الدعم المالي اللازم للجهات وتعزيز مواردها المالية من خلال الرفع من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المرصدة للجهات ليصل إلى 5%، إضافة إلى الرفع التصاعدي من مساهمة الميزانية العامة الذي بلغ 4.18 مليار درهم برسم ميزانية 2019، بعد أن كان يبلغ 2 مليار درهم سنة 2016، لتصل الموارد المالية للجهات إلى 8,4 مليار درهم برسم ميزانية 2019، في أفق بلوغ 10 مليار درهم خلال سنة 2021، طبقاً لأحكام المادة 188 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

من جهة ثانية، ومن أجل تيسير مد الجهات بالموارد البشرية ذات الكفاءة، فإن الحكومة تشتغل على إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والقوانين المنظمة لحركة الموظفين، بما سيمكن من إرساء نوع من التوظيف الجهوي وتديير كافة المجالات المتعلقة بحركة الموظفين.

كما أن الحكومة ماضية في تنزيل الميثاق الوطني للامركز الإداري من خلال الشروع في المصادقة على التصاميم المديرية الخاصة بالقطاعات الحكومية، الأمر الذي سيمكن من تحديد الاختصاصات التي سيتم تفويضها إلى المستوى اللامركز والجدولة الزمنية الخاصة بنقل هذه الاختصاصات، مع ضبط العلاقات

المؤسسية والوظيفية بين الإدارات المركزية والمصالح اللامركزية، وعلاقات هذه الأخيرة بالجماعات الترابية، وذلك من أجل تمكين المصالح اللامركزية من ممارسة صلاحيات تتيح لها اتخاذ المبادرة في تفعيل السياسات العمومية القطاعية، وإيجاد الحلول الكفيلة بتجويد الخدمات العمومية التي تقدمها للمرتفقين.

المجهود التشريعي للحكومة

لا يمكن أن أنكر على السيدات والسادة المستشارين تطلعهم إلى استكمال إصدار بعض النصوص التشريعية الهامة، سواء تلك التي تدخل في إطار تنزيل الدستور أو غيرها من النصوص، فهذا طموحنا جميعا، غير أن ما أستغربه هو إنكار المجهود التشريعي والتنظيمي المتميز الذي قدمته هذه الحكومة في نصف ولايتها الأولى، والذي جعل فترة السنتين الماضيتين من أخصب الحقب على مدى العقدين الأخيرين في مجال الإنتاج القانوني للحكومة. إذ تمت دراسة أكثر من أربعمئة وثلاثين (430) مشروع نص قانوني وتنظيمي، منها أكثر من 150 مشروع قانون. والحكومة عازمة بالتأكيد على الرفع من وتيرة هذا الإنتاج القانوني والتنظيمي.

أما بالنسبة لبعض مشاريع القوانين التي تساءل عن مآلها بعض السادة المستشارين، فهي معروضة على المؤسسة التشريعية الموقرة (مشروع القانون الإطار للتربية والتكوين، مشروع القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وبالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، مشروع القانون التنظيمي للإضراب)، وبالتالي فلا مسؤولية للسلطة التنفيذية في تأخر صدور هذه النصوص.

وبخصوص مشروع القانون المتعلق بنقابات العمال والمنظمات المهنية للمشغلين، فيتم العمل حاليا على إعداد صيغة أولية لهذا المشروع بتنسيق بين

القطاعات الحكومية المعنية قصد التشاور في شأنها مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

ثانيا-المحور الاقتصادي

في الحقيقة، لم أستغرب طريقة مناقشة المعارضة للشق الاقتصادي من الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، حيث عمدت، كما هو الشأن بالنسبة للجانب السياسي، إلى تقديم معطيات وأرقام ومؤشرات أقل ما يقال عنها إنها بعيدة كل البعد عن الحقيقة، حتى لا أقول شيئا آخر، إما جهلا بالواقع الاقتصادي والمالي لبلادنا، وإما تجاهلا بهدف تغليب الرأي العام، والمضي في نهج التبخيس الذي جعلت منه بعض المداخلات منهجا وحيدا لمناقشة الحصيلة. وسأبين لكم باللموس تهافت خطاب المعارضة وضعف حجتها.

نسبة نمو الاقتصاد الوطني

حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، حققت بلادنا سنة 2018 نسبة نمو تقدر ب3% رغم سنة فلاحية متوسطة، حيث تراجع تطور نسبة القيمة المضافة الفلاحية من 15.2% سنة 2017 إلى 4% سنة 2018.

وفي التوقعات الأخيرة التي أعلنت عنها بنك المغرب يوم 18 يونيو الجاري، فقد راجعت هذه المؤسسة نسبة النمو المتوقعة بالمغرب سنة 2019 لترفعها إلى 2.8% عوض توقعات شهر مارس الماضي التي حددتها في 2.7%، كما توقعت هذه المؤسسة أن يحقق المغرب نسبة نمو تصل إلى 4% متم 2020.

وعلاقة بهذا الأمر، لا بد من التأكيد على أن تحديد بلوغ متوسط نسبة نمو ما بين 4.5 إلى 5.5 كهدف في متم هذه الولاية الحكومية، انطلق من قناعتنا بضرورة تحقيق نمو هيكلي وليس مجرد نمو ظرفي.

فإذا كان الاقتصاد الوطني في الحقيقة لا يزال يتأثر بالعوامل الخارجية مثل مستوى حصيلة السنوات الفلاحية وتقلبات الأسعار على الصعيد العالمي، إلا أن الإصلاحات التي باشرتها الحكومة ساهمت في الحد من هذا التأثير.

وكما تعلمون، فالنمو الاقتصادي يتأثر بنوعين من المحددات يمكن للحكومة أن تتدخل من خلالهما:

✓ النوع الأول: محددات هيكلية طويلة الأمد تتجلى في السياسات الإصلاحية كتنمية الرأس مال البشري، وتعزيز التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني نحو قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، وتحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار، ومحاربة الفساد، وتجويد حكامه المقاولات والإدارة. في هذا الإطار، عملت الحكومة على بلورة وتنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية، بغية تحسن أكبر ومستدام لمعدل النمو على المدى المتوسط والبعيد.

✓ أما النوع الثاني، فهي محددات ظرفية وتتعلق أساساً بالميزانية العامة. فكما تعلمون، يعتبر الاستهلاك الداخلي للأسر والإدارة العمومية أهم محرك للاقتصاد الوطني، غير أن الحكومة الحالية لم تسلك خيار تحسين النمو على المدى القصير وعلى حساب الإخلال بالتوازنات الماكرو-اقتصادية، تفادياً للمخاطرة بحقوق الأجيال المقبلة وباستقرار الاقتصاد الوطني.

إن العمل على تحسين النمو بشكل هيكلي ومستدام، هدف رئيسي وواجب وطني يجب أن يحفزنا جميعاً، بغض النظر عن المدى الزمني الذي يتطلبه. وقد اختارت الحكومة التركيز على النوع الأول من المحددات، المتمثلة في الآليات الهيكلية

والمستدامة، ولو أن جني ثمارها لن يتأتى على المدى القصير والمتوسط. وهذا دليل إضافي على أن الحكومة ترجح المصلحة العامة، ولا يحركها الهاجس السياسي الانتخابي.

دعم المقاولات والاستثمار

اعتبرت إحدى المداخلات، ظلما ومهتانا، أن الحكومة تمادت في تدابير واستراتيجيات لا تخدم مصلحة المقاولات وخاصة الصغرى والمتوسطة، مشيرة إلى إفلاس وإغلاق عدد كبير من المقاولات تجاوز 8000 مقاوله سنة 2018. وهي ادعاءات يدحضها واقع دينامية المقاولات الوطنية، وكذا الإصلاحات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لصالح المقاوله اقتناعا منها بدورها في تحريك عجلة الاقتصاد والوطني وإحداث فرص الشغل.

فالاكتفاء بالإشارة إلى إغلاق 8000 مقاوله سنة 2018، في محاولة لتحويل الأمر وتحميل الحكومة مسؤولية ذلك، ينطوي على محاولة تغليط كبيرة للرأي العام. ذلك أن أرقام المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية تفيد أنه تم إحداث أكثر من 92700 مقاوله جديدة في نفس السنة، أي ما يمثل زيادة ب 20 % مقارنة بسنة 2017، وهو أكبر ارتفاع منذ عشر سنوات.

وبالمقابل فقد سجل انخفاض معدل إفلاس الشركات لأول مرة منذ سنوات، إذ تراجع عددها بما يناهز 1% بين 2017 و2018، لينتقل من 8020 شركة إلى 7944، وهو أول انخفاض منذ عشر سنوات أيضا، علما بأن نسبة إفلاس الشركات بالمغرب غير بعيدة عن مثيلاتها في الدول المتقدمة.

ومن أجل الحد من صعوبات المقاوله، عملت الحكومة على إخراج القانون رقم 73.17 بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة

التجارة. ويعتبر هذا القانون من الإصلاحات الجوهرية ذات الوقع المباشر على حياة المقاول، بما يوفره لها من مواكبة ودعم سواء في إطار الوقاية من الصعوبات التي قد تعترض نشاطها، أو معالجتها عند الاقتضاء.

ومن جهة أخرى، لا بأس أن أعيد التذكير بجملة من الإصلاحات الهامة التي اتخذتها هذه الحكومة لتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاول، ولا سيما الصغرى منها والمتوسطة:

1. إطلاق ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار؛
2. مواصلة وتسريع عملية استرجاع متأخرات الضريبة على القيمة المضافة (حوالي 40 مليار درهم)؛
3. الإعفاء من ذعائر وغرامات المتأخرات الضريبية سنة 2018؛
4. تطبيق القانون المتعلق بآجال الأداء، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات النشيطة في هذا المجال، والتي نتج عنها تحسن آجال الأداء ما بين 2017 و2018 بمقدار 14 يوما بالنسبة للإدارات والمقاولات العمومية و19 يوما بالنسبة للجماعات المحلية؛
5. إصلاح الإطار القانوني لشركة المساهمة وشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة...؛
6. اعتماد نظام تصاعدي في الضريبة على الشركات، وتخفيض نسبة 20% إلى 17.5%؛
7. توسيع المزايا الممنوحة للمصدرين لتشمل جميع الشركات التي تنتج منتجات للتصدير؛
8. دعم إطلاق 8 بنوك تشاركية جديدة؛

9. اتخاذ تدابير ضريبية لتحفيز الاستثمار: الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على العمليات الاستثمارية لمدة 36 شهراً للشركات القائمة التي تنفذ مشاريع جديدة (قانون المالية 2017)؛

10. إطلاق صندوق بقيمة 500 مليون درهم لدعم المشاريع الناشئة والمبتكرة؛

11. إصلاح الإطار القانوني لتيسير ولوج المقاولات إلى التمويل باستعمال الضمانات المنقولة.

ارتفاع الاستثمارات الخارجية المباشرة

لا بد من الإشارة والتأكيد على أن تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة عرف نمواً مطرداً بين الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، حيث بلغ 32,8 مليار درهم، بزيادةٍ تقدر بنسبة 55%. ويعزى هذا النمو المحصل في مجمله إلى تراكم مجموعة من الإصلاحات المعتمدة من أجل تحفيز الاستثمار في بلادنا، والتي تعددت أشكالها بين إصلاحات هيكلية وقانونية، وتدابير وإجراءات وردت في قوانين المالية. ولعل ما يؤكد هذا المجهود، على عكس ما جاء في تدخلات بعض المستشارين، هو التقدم في تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) من الرتبة 75 سنة 2016 إلى الرتبة 60 سنة 2018. إضافةً إلى ذلك، تموقع المغرب عام 2018 من بين الخمس بلدان الأولى على المستوى الإفريقي لجاذبية الاستثمارات المباشرة الخارجية حسب تقرير 2019 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED).

أما بخصوص ما قيل عن تراجع مؤشر تدفق الاستثمارات المباشرة الخارجية برسم الأربعة أشهر الأولى من هذه السنة، والذي بلغ -23,3% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الأرقام التي وردت في الحصيلة تهم عام 2018 كاملاً وليس أربعة أشهر فقط، كما أنها تهم ارتفاع إيرادات الاستثمارات دون نفقاتها، في حين أن هذا التراجع الذي تحدثت عنه بعض

المداخلات، يخلط بين إيرادات ونفقات الاستثمارات، كما أن انخفاضاً جزئياً من هذا النوع أمر عادي يمكن أن يقع في بداية كل سنة. ونتوقع بالنسبة للشهور المقبلة أن تعرف بإذن الله ارتفاعاً لهذا المؤشر بفعل مواصلة مسلسل الإصلاحات الخاصة بمناخ الأعمال والاستثمار، ولا سيما مع الشروع في تنزيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار التي ستعزز لا محالة منسوب الثقة من طرف المستثمرين الخارجيين في بلادنا، هذا مع العلم أن هناك ملفات استثمار خارجية في طور الدراسة والمصادقة.

تدبير الدين العمومي: تهويل يفنده الواقع

حاولت بعض المداخلات أن تهول من حجم المديونية وأن تصور الوضع بالكارثي، مستعملة بعض العبارات المغلطة من قبيل "سطو الحكومة على مستقبل الأجيال القادمة، عبر توريثهم في المديونية" و"إغراق بلادنا بالمديونية التي ترهن مصير المغاربة"، و"توجه الحكومة إلى الإفراط في المديونية"، غير أن واقع الحال والمؤشرات الحقيقية تبين عكس ذلك تماماً وتفنده.

فقد انخفضت نسبة مديونية الخزينة من 65.1% سنة 2017 إلى 64.7% سنة 2018. مما مكن من وضع حد للمنحى التصاعدي للمديونية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، الذي تعرفه بلادنا منذ 2009، وذلك بفضل الإصلاحات والتدابير والإجراءات المتخذة، علماً أن التحكم في المديونية من الأهداف الأساسية في البرنامج الحكومي.

ولا بد من التأكيد هنا على أن مستوى المديونية الحالي لا يرجع إلى عجز السنتين أو السنوات الثلاثة الأخيرة، وإنما إلى تراكم نسب العجز المرتفعة المسجلة خلال سنوات خلت. وأذكر بعض إخواننا في المعارضة أنه بين عامي 2009 و2012، زادت المديونية بأكثر من 12 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام، بينما انخفضت

مع هذه الحكومة، كما سبق وأن أشرت إلى ذلك، ولأول مرة، بنسبة 4،0 نقطة سنة 2018. أما الباقي، فمجرد تأويلات وقراءات غير دقيقة للأرقام والمعطيات الموضوعية.

المبادلات التجارية: تحسن ملموس للميزان التجاري

مع الاعتراف بالعجز البنيوي الذي تعرفه المبادلات التجارية، والذي يمتد إلى عقود خلت، فقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة من أجل تحسين أداء المبادلات التجارية. وهكذا فقد سجلت سنة 2018 ارتفاعا للواردات بنسبة 9.8% (481 مليار درهم مقابل 438.1 مليار درهم نهاية 2017)، مقابل ارتفاع للصادرات بنسبة 10.6% (275.2 مليار درهم مقابل 248.8 مليار درهم متم سنة 2017).

وهو ما نتج عنه ارتفاع مطرد وملموس لنسبة تغطية الصادرات للواردات، إذ بلغت تغطية الصادرات للواردات نسبة 57.2% سنة 2018، مقابل 56.8% نهاية سنة 2017 و51.3% سنة 2014، مما نجم عنه تحسن ملموس لوضعية الميزان التجاري.

ويعزى الفضل في الارتفاع المهم الذي تحققه الصادرات أساسا إلى الأداء الجيد لصادرات السيارات (+19,1%)، والطيران (+26,9%)، والفوسفات ومشتقاته (+16,5%).

كما تواصلت الحكومة جهودها لدعم النسيج الصناعي الوطني وتقوية العرض التصديري من جهة، وتشجيع تكامل الأنشطة الصناعية للتحكم في تدفق الواردات من جهة أخرى، وذلك عبر تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وتعزيز جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا سيما في القطاعات الواعدة.

هذا، ونسجل بإيجابية اقتراح تنظيم مناظرة وطنية حول التجارة الخارجية بإشراك جميع الفاعلين من أجل بلورة استراتيجية وطنية خاصة بالتجارة الخارجية، وهو الاقتراح الذي تقدمت به إحدى الفرق مشكورة.

تحكم جيد في نسبة التضخم

فيما يتعلق بتطور الأسعار، فإن الأرقام الرسمية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط تؤكد أن بلادنا تسير في الاتجاه الصحيح، حيث لم تتعد نسبة التضخم عتبة 2% منذ عدة سنوات: 1.7% سنة 2016، و0,7% سنة 2017 و1.9% سنة 2018، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع جل الدول النامية ومماثلة لمستوى التضخم بالدول المتقدمة. إذ شهدت الأسعار تطورا طفيفا بالنسبة للمواد الغذائية بـ 1,0% سنة 2017 و34,1% سنة 2018، في حين تطورت أسعار المواد غير الغذائية بمعدل 3,1% خلال السنوات الثلاثة الأخيرة (2016-2018).

ومما يعكس سياسة حكومة في التحكم في التضخم تطور مؤشر الأسعار خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذه السنة، الذي عرف انخفاضا طفيفا (-0.6%) نتيجة تراجع أسعار المواد الغذائية بـ 1.6% وارتفاع أسعار المواد غير الغذائية بـ 0.9%.

وأؤكد لمن يجهلون أو يتجاهلون ذلك، أن هذه الأرقام صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، التي لا يستشهد بها البعض إلا حين تكون أرقامها تخدم أغراضا معينة، وأنها تأخذ بعين الاعتبار تغير أسعار الخضر والفواكه واللحوم والأسماك والمحروقات وغيرها.

ثالثا-المحور الاجتماعي

لقد بينت باللموس من خلال عرض الحصيلة المرحلية التوجه الاجتماعي الواضح لهذه الحكومة، التي جعلت هذا البعد في صدارة اهتماماتها. وبيننا ذلك بالأرقام والتدابير العملية واللموسة، وكذا بإبراز الآثار الإيجابية على بعض المؤشرات ذات الصلة.

وفي إطار التفاعل مع بعض مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أود أن أصحح وأصوب بعض الأمور تنويرا للرأي العام ليس إلا.

تحسن مؤشرات التعليم

لقد ركزت الحصيلة على النتائج المقدرة التي تم تحقيقها في مجال تعميم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي، وهي نتائج لم تكن لتتحقق لولا الجهود الهام الذي بذل في مجال تحسين وتعزيز البنية التحتية للتمدرس وتوفير الموارد البشرية اللازمة، فضلا عن الدعم المباشر للأسر من خلال "برنامج تيسير".

ولا بأس من التذكير بالتحسن الملموس المحقق في عدد من المؤشرات التعليمية منذ الشروع في تنزيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، منها:

1. تحسن نسب التمدرس الخاصة بالأسلاك الثلاثة حيث بلغت هذه النسبة خلال الموسم الدراسي 2017-2018، 99.7% بالنسبة للابتدائي و91,1% بالنسبة للثانوي الإعدادي، كما بلغت نسبة استكمال الدراسة بالابتدائي 95,8%، مقارنة مع ما كانت عليه هذه النسب على التوالي 99.7% و85.3% و86.7%؛

2. تحسن نسبة نجاح مجموع المتدرسين بالسنة الثالثة من السلك الإعدادي 67,9% في الموسم الدراسي 2017-2018، مقابل 51,5% في الموسم الدراسي 2016-2017؛

3. تحسن نسبة النجاح في الباكلوريا إذ بلغت 71,9 % في الموسم الدراسي 2018-2017، مقابل 60,8% في الموسم الدراسي 2017-2016، كما تحسنت نسبة النجاح في الدورة الأولى لسنة 2019-2018 إذ بلغت 65,55% مقابل 57,36% في الدورة الأولى لموسم 2018-2017؛

وأغتنم هذه المناسبة للتنويه بجميع النجاحات والناجحين، بالقطاعين العام والخاص، والمترشحين الأحرار، وكذا بالتلاميذ في وضعية إعاقة، الذين سهرت الحكومة على توفير الظروف المناسبة لاجتيازهم الامتحانات، والذين بلغت نسبة نجاحهم خلال هذه الدورة 84%. كما أدعو بالتوفيق للتلاميذ الذين سيجتازون الدورة الاستدراكية؛

4. تراجع نسب الانقطاع عن الدراسة ما بين الموسمين الدراسي 2014-2015 و2019-2018 بالتعليم الابتدائي من 2.9% إلى 0.6%، ومن 4% إلى 0.9% بالنسبة للإناث، وبالتعليم الثانوي التأهيلي حيث انتقلت من 13,9% سنة 2015-2014 إلى 9.1% سنة 2019-2018. كما حققت نسبة انقطاع الفتيات تراجعاً ملحوظاً حيث انتقلت من 13,6% خلال نفس الفترة 2014-2015 إلى 7,5% برسم 2019-2018؛

5. انخفاض كبير في نسب الاكتظاظ برسم موسم 2019-2018، بالنسبة للأسلاك الثلاث، وهكذا انتقلت نسبة الاكتظاظ بالتعليم الابتدائي على الصعيد الوطني من 10.9% سنة 2016-2017، إلى 0.9% سنة 2019-2018.

كما تجدر الإشارة إلى أن النتائج الأولية للدراسة التقييمية المنجزة تحت إشراف المرصد الوطني للتنمية البشرية التي تم إجراؤها خلال سنة 2018، خلصت، من بين أهم نتائجها، إلى أن برامج الدعم الاجتماعي مكنت من تقليص نسبة الهدر المدرسي بحوالي 63% وتحسين نسبة التمدرس للفئة العمرية 6-15 سنة ب 66.9% وتحسين نسبة الالتحاق بالثانوي الإعدادي للفئة العمرية ما بين 12 و 14 سنة بحوالي 36.5% وبالثانوي التأهيلي بالنسبة للفئة 15-17 سنة بنسبة 16.3%.

وكل هذه النتائج واعدة وتستحق التشجيع والتنويه، تبرز تحسنا حقيقيا، لكنها تبقى دون تطلعاتنا وانتظارات المواطنين والمواطنین. والحكومة إذ تعترف بعدم حل جميع المشاكل وتخطي كافة العقبات، فإنها عازمة على مواصلة الجهود للرفع من جودة ومردودية منظومتنا الوطنية للتربية والتكوين.

دعم التشغيل ومحاربة البطالة

طبعاً أتفهم انشغالات السيدات والسادة المستشارين بخصوص ضرورة مضاعفة الجهود للحد من ظاهرة البطالة، وأطمئنكم على أن مسألة التشغيل تعد من أولى الأولويات بالنسبة للحكومة، لكنني استغربت من طريقة تقديم وقراءة الأرقام والمؤشرات من طرف البعض.

فالإحصائيات التي عرضتها أمامكم فيما يخص التشغيل تجد مصدرها في معطيات المندوبية السامية للتخطيط التي أفادت أن معدل البطالة انخفض بنسبة 0.5%، بين الربع الأول من عام 2018 والربع الأول من عام 2019، وهو ما يوازي تشغيل ما يناهز 60 إلى 70 ألف عاطل عن العمل، خصوصا في صفوف الشباب، ويأتي هذا التحسن بعد تطور إيجابي مماثل بين سنتي 2017 و2018 بانخفاض يناهز 0.4%.

هذا الانخفاض وإن كان طفيفا، ولم يصل بعد إلى ما نصبو إليه، فإنه يعد مشجعا، ما دام أنه تحسن إيجابي مطرد، ونأمل أن يستمر بوتيرة أحسن إن شاء الله في أفق السنتين المقبلتين، للتقليص أكثر من نسبة البطالة.

إن نسبة البطالة الحالية تعزى إلى عوامل بنيوية معروفة وممتدة في الزمن، منها عدم ملاءمة العديد من التكوينات الجامعية والمهنية لحاجيات سوق الشغل، وثانيا للطبيعة الموسمية لعدد من مناصب الشغل التي يحدثها الاقتصاد الوطني،

خاصة في القطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية، وأخيرا بسبب القطاع غير المهيكّل حيث يتوجه غالبية العاطلين في المجال الحضري إلى ممارسة أنشطة موسمية خاصة التجارة المتجولة.

ومن أجل تجاوز هذه الاختلالات، فقد جعلت الحكومة من النهوض بالتشغيل أهم أولوياتها، معتبرة التشغيل مدخلا أساسيا للتنمية البشرية ومحاربة الفقر والهشاشة بالوسطين الحضري والقروي. ومن هنا حرصت الحكومة على بلورة وإطلاق المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل إلى حدود سنة 2021، والذي يتميز بكونه أول مخطط للتشغيل تم إعداده في إطار مقاربة شاملة ومندمجة، مع اعتماد مخططة التنفيذ «ممكّن»، وعقد شراكة مع الجهات والاتحاد العام لمقاوالات المغرب لمواكبته. كما سُرع في وضع وتفعيل برامج جهوية للتشغيل بتعاون مع عدد من المجالس الجهوية، وكذا إحداث لجنة لليقظة حول سوق الشغل.

كما تواصلت الحكومة العمل على المراجعة الشاملة لمنظومة التربية والتكوين المهني التي دعا إليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتعمل على تغيير الهيكلة القطاعية للنسيج المنتج عبر مختلف المخططات القطاعية، علما بأن نتائجها لن تظهر إلا على المدى المتوسط والبعيد.

إلى جانب هذا الإصلاحات الهيكلية، قامت الحكومة بإجراءات أخرى، من ضمنها:

1. الرفع من وتيرة إنجاز عدد من برامج إنعاش التشغيل، حيث مكن برنامج إدماج مثلا من تجاوز سقف 100.000 عملية إدماج خلال سنة 2018، من بينها حوالي 20.000 عقد تشغيل بالخارج؛
2. تعزيز التشغيل بالقطاع العمومي، من خلال تشغيل 138.491 شخص برسم قوانين مالية سنوات 2017 و2018 و2019 مقابل 116.977 خلال فترة 2012-2016 و71.442 خلال فترة 2007-2011؛

3. تسجيل 102.581 مقاول ذاتي إلى حدود نهاية أبريل 2019، مقابل 32.400 سنة 2016، أي بلوغ 103% من الهدف المسطر برسم سنة 2021؛
4. تطوير نظام "تحفيز" لدعم التشغيل من خلال رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة الالتزامات الضريبية والاجتماعية المتعلقة بهم إلى 10 أجراء عوض 5 سابقا، لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة، وذلك في حدود 10000 درهم كأجر عوض 6000 درهم؛
5. الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من طرف المقاولات إلى الدكاترة الباحثين، في حدود 6000 درهم شهريا لمدة 24 شهرا؛
6. إلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للاستفادة من إعفاءات التحويلات الاجتماعية والضريبية في عقود التدريب.

وقد ساهمت هذه الإجراءات، إلى جانب السياسات القطاعية الأخرى الموجهة لإحداث فرص الشغل ودعم تشغيل الشباب، في بداية تحقيق نتائج مشجعة على مستوى تراجع معدل البطالة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وأجدد التأكيد على أن الحكومة تعتبر التشغيل ضمن أولوياتها الأساسية، وأنها تلتزم بمضاعفة الجهود للحفاظ على هذا المنحى الإيجابي، وتطويره أكثر، حتى نقترب أكثر من الهدف الذي حددناه في البرنامج الحكومي.

تحسين القدرة الشرائية للمواطن

لا بأس من التذكير بأن الحكومة، وانطلاقا من توجهها الاجتماعي الراسخ، تجعل تحسين القدرة الشرائية للمواطنين في صلب أولوياتها، وذلك من خلال عدة مداخل أساسية، يشكل تحسين الدخل أحد تجلياتها.

وتبرز الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بعام 2017، وهي السنة الأولى من الولاية، تحسن الدخل الإجمالي المتاح للأسر بنسبة 4.2% ليصل إلى 694.2 مليار درهم في عام 2017. كما بلغ الدخل المتاح للفرد 19917 درهم في عام 2017 بدلاً من 19309 درهم سنة 2016، بنسبة ارتفاع بلغت 3.1% .
ونفس الشيء بالنسبة للقدرة الشرائية للأسر التي تحسنت بنسبة 2.3 نقطة في عام 2017، بفضل انخفاض تطور أسعار الاستهلاك لينتقل من 1.6 % سنة 2016 إلى 0.8 % سنة 2017.

لقد ذهبت بعض المداخلات إلى أن "أجور الموظفين العموميين ضعيفة"،
والحال أن متوسط المرتب الصافي للموظف العمومي ببلادنا بلغ سنة 2018 7549 درهم، دون احتساب الزيادات الأخيرة التي اعتمدت في الاتفاق الاجتماعي ليوم 25 أبريل 2019.

نقول كل هذا ونحن ندرك أن التحدي الحقيقي يكمن في الرفع من الناتج الداخلي العام وزيادة تكوين الثروة وتحسين إعادة توزيعها من أجل تحسين القدرة الشرائية لجميع المغاربة، وخاصة الطبقات الضعيفة والوسطى.

وعلى صعيد آخر، فإن الحكومة، وبالموازاة مع مواصلة الإصلاح التدريجي لنظام المقاصة باعتباره إصلاحاً هيكلياً، عملت على تخصيص اعتمادات مهمة لهذا الصندوق، بلغت برسم ميزانية سنة 2019 ما مجموعه 17,6 مليار درهم، لدعم أسعار المواد الاستهلاكية من غاز البوطان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، وذلك حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين.

تحسين المنظومة الصحية أولوية حكومية

جاء في إحدى المداخلات أن "الحكومة تخصص أضعف نسبة من الميزانية العامة لقطاع الصحة"، وأنه "رغم الزيادة الطفيفة في نسبة هذه الميزانية، إلا أنها غير كافية تماما بالنظر لهول الخصاص بالقطاع".

وهنا لا بد من التذكير أن هذه الحكومة بذلت مجهودا كبيرا للرفع تدريجيا من الاعتمادات المالية الموجهة للقطاع الصحي، حيث خصصت 16,3 مليار درهم برسم ميزانية سنة 2019، بزيادة تفوق 16% مقارنة مع سنة 2016.

ومع ذلك، فإننا نعتبر أن هذا المجهود المالي يحتاج إلى التعزيز لمواجهة الخصاص الذي يعرفه هذا القطاع سواء على مستوى الموارد البشرية، أو على مستوى الوسائل وبنيات الاستقبال، وكذا للاستجابة للحاجيات والانتظارات المتزايدة للمواطنين في هذا المجال. والحكومة عازمة على المضي قدما في إصلاح المنظومة الصحية وتحسين ولوج المواطنين والمواطنات إلى الخدمات الصحية، من خلال جملة من التدابير، منها على الخصوص:

1. مواصلة ورش تعميم التغطية الصحية، من خلال:

- تفعيل نظام التغطية الصحية لمختلف فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، بتشاور مع الفئات المهنية من أجل الشروع في تفعيل هذا النظام والإطلاق التدريجي للنظام بإصدار أولى بطاقات المنخرطين سنة 2019؛
- مواصلة التعميم الفعلي لنظام المساعدة الطبية "راميد"، وإرساء الآليات اللازمة لضمان حسن تديره من خلال إحداث هيئة مستقلة لتدبير هذا النظام؛
- مواصلة تنزيل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة طلبة التعليم العالي؛

▪ تنزيل مشروع القانون 63.16 المتعلق بتوسيع الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة أب أو أم المؤمن، فور المصادقة عليه بالبرلمان.

2. تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية وتحسين جودتها، من خلال:

▪ تعزيز بنيات الاستقبال للرفع من الطاقة الاستيعابية للمستشفيات بحوالي 10327 سرير. حيث تمت برمجة إنجاز 63 مستشفى عمومي جديد، وتوسعة 15 مركزا استشفائيا، وبناء منشآت ومصالح استشفائية أخرى، مع مواصلة تأهيل المستشفيات العمومية وتجهيزها.

▪ مواصلة تعزيز العرض الصحي بالعالم القروي، من خلال تنفيذ أكثر من 2200 مشروع، في إطار برنامج تقليص الفوارق بالعالم القروي، يهتم، على الخصوص، ببناء وتوسيع وتأهيل المراكز والمستوصفات الصحية واقتناء سيارات الإسعاف والوحدات الطبية المتنقلة.

3. تحسين استقبال وأنسنة الخدمات الصحية، من خلال العمل على تقليص المواعيد بالنسبة للعمليات الجراحية، وتطوير منظومة أخذ المواعيد عن بعد؛

4. تسريع تنزيل مخطط تسريع تأهيل المستعجلات الطبية "2019-2021"، الذي أعطيت انطلاقته في دجنبر 2018، والذي يتضمن الرقي بالعرض الصحي الاستعجالي من حيث البنية التحتية والموارد البشرية والتجهيزات، وكذلك وسائل النقل الصحي، فضلا عن بلورة مشروع القانون المنظم للمستعجلات الطبية ما قبل الاستشفائية والنقل الصحي سيتم عرضه على الشركاء المعنيين بالمستعجلات الطبية، قبل وضعه في مسطرة المصادقة.

سياسة الحكومة لتقليص الفوارق المجالية

ذهبت بعض المداخلات إلى تحميل هذه الحكومة مسؤولية استمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية، والحال أن هذه الحكومة جعلت من تقليص هذه الفوارق إحدى أولوياتها الاجتماعية، من خلال اعتماد مقاربة شمولية ومندمجة ترمي إلى

التدخل في المجالات الأكثر هشاشة، وذلك من أجل تحقيق العدالة والمساواة بين المجالات الترابية، وبلورة مشاريع مندمجة ذات بعد اجتماعي وثقافي واقتصادي بمشاركة مع جهات مؤسساتية وجماعات ترابية.

كما أنه تنفيذًا للتعليمات المولوية السامية، شرعت الحكومة في تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية برسم الفترة الممتدة ما بين 2017 – 2023 بغلاف مالي قدره 50 مليار درهم، الذي سطرت له ثلاثة أهداف استراتيجية وهي:

- فك العزلة عن السكان بالمناطق القروية والجبلية؛
- تعميم وتحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء، والماء الصالح الشرب، الصّحة والتعليم؛
- توفير الشّروط اللازمة لتعزيز وتنويع القدرات الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية.

وعلى مستوى الإنجاز، فقد تم تسجيل النتائج التالية التي نسردها أسفله مع ذكر النسبة التي تمثلها هذه الإنجازات مقارنة مع البرنامج المسطر للفترة 2017-2023:

1. بناء وتهيئة وإصلاح 4449 كلم من الطرق والمسالك القروية بنسبة 41 %، وكذا إحداث 24 منشأة فنية بنسبة 20 %؛
2. تأهيل 184 وحدة صحّية بنسبة 44 %، وتجهيز حوالي 31 مركز صحيّ بنسبة 94 %، وكذا اقتناء 480 سيارة إسعاف بنسبة 69 %؛
3. بناء وإصلاح 735 مؤسسة تعليمية بنسبة 43 %، وتجهيز 28 مؤسسة تعليمية بنسبة 74 %، وكذا اقتناء 116 مركبة للنقل المدرسي بنسبة 55,5 %؛

4. تزويد 12516 منزل بالماء الصالح للشرب بنسبة 46%، وإنجاز وإصلاح 26 كلم من شبكة التزود بالماء الصالح للشرب بنسبة 93%؛
5. كهربية 216 دوار بنسبة 39% وكهربية 66 منزلا بواسطة الألواح الشمسية بنسبة 40%، وكذا توسيع وتقوية 87,5 كلم من خطوط الشبكة الكهربائية بنسبة 15%.

خاتمة

في ختام هذه المناقشة أؤكد مجددا على أن الحصيلة المرحلية التي قدمناها بينت باللموس تقدما إيجابيا في تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي، من خلال أرقام ومؤشرات دقيقة.

ولن تضيرنا محاولات البعض تبخيس الإنجازات المحققة لحد الآن أو تجاهل كل ما هو إيجابي في هذه الحصيلة، دون مناقشة مضمونها وإنجازاتها أو تقديم مقترحات واقعية بشأن سبل للرفع من مستوى الأداء الحكومي، بما يخدم مصلحة الوطن والمواطنين؛ غايتنا جميعا في نهاية المطاف.

إن المهم الآن هو أن نبذل قصارى جهدنا، وأن نواصل بعزم وثبات في طريق الإنجاز وتنفيذ التزاماتنا في البرنامج الحكومي لأننا نؤمن أن المواطن هو الحكم الأول والأخير.

ولا ينبغي أن يفهم من ردنا على ما ورد من ادعاءات ومغالطات بعض مداخلات المعارضة وكأنه مجرد تحامل عليها، فذلك ليس قصدنا بدليل ما سجلناه في تدخلات المعارضة من ملاحظات أو مقترحات بناءة، سنعمل على الاستفادة منها مستقبلا إن شاء الله، وهذا هو الأصل في المعارضة أن تكون لها قوة اقتراحية وتطرح بدائل معقولة وحقيقية لكل ما تنتقده ولا تكتفي بالإنشاء الكلامي فقط.

ونقدر أن هذه الحصيلة المرحلية، حصيلة مشرفة وواعدة، وواعون بأنها غير كافية إذا ما قورنت بالانتظارات والتطلعات المشروعة للمواطنين، لا سيما في المجالات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتشغيل. لكننا قمنا بإصلاحات هيكلية واستراتيجية نقدر أن نتائجها المهمة ستظهر خلال السنوات المقبلة

ونؤكد على إرادتنا قوية لمواصلة العمل وبذل المزيد من الجهود لتنزيل باقي الالتزامات المضمنة في البرنامج الحكومي وتحقيق نتائج أفضل، وضمان أثرها الإيجابي والمباشر على المواطن.

واستثمر هذه المناسبة لأجدد شكر القطاعات الحكومية وأطرها ومسؤوليها على ما قدموه لصالح الوطن والمواطنين. كما أكد على أننا مطالبون بتحمل المسؤولية في خطابنا السياسي ومراعاة واعتبار مآلاته على مجتمعنا على مصالح بلدنا ووطننا ومواطنينا. إن الخطاب السلبي الذي لا يرى في الكأس إلا نصفه الفارغ، والخطاب التيئيسي، يخلق مناخا سلبيا في المجتمع والحال أن الأخير يحتاج لخطاب واقعي وموضوعي ومسؤول، يذكر الإيجابيات ويقدرها ويثمنها ويذكر السلبيات وأسبابها ويقدم الحلول المعقولة والممكنة الأمر الذي يرفع منسوب الأمل والثقة لدى عموم المواطنين في العمل السياسي والاهتمام بالشأن العام، خاصة وأن بلادنا ولله الحمد تسير في المسار الصحيح رغم إكراهات وتحديات.

إننا متفائلون، وكلنا ثقة في الله أولا وفي مؤهلات ووطننا ومقدراته المادية واللامادية وإمكاناته البشرية التي تعتبر رأسماله الحقيقي، وواعون وواثقون بأن ظروف الاستقرار السياسي والاجتماعي التي تنعم به بلادنا، ولله الحمد، تعد فرصة للوطن لتحقيق المزيد من المكتسبات في مجال البناء الديمقراطي، وريح خطوات هامة في درب التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الشاملة والمستدامة، التي تنشدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.